

النمو الحضري لمدينة سطيف في ضوء السياسات العمرانية المتعاقبة: مدينة سطيف إلى أين؟

The Urban Growth of Setif in the Light of the Successive Urban Policies:

The City of Setif Where to?

عادل طاجين^{1*}، فروق يعلى²

¹ مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2 (الجزائر)، ad.tadjine@univ-setif2.dz

² مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2 (الجزائر)، f.yala@univ-setif2.dz

تاريخ الاستقبال: 2023/05/02؛ تاريخ القبول: 2024/03/21؛ تاريخ النشر: 2024/05/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سيرة النمو الحضري في إحدى المدن الجزائرية في ضوء السياسات العمرانية المتعاقبة عبر مختلف المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر، ألا وهي مدينة سطيف التي عرفت تحضرا متسارعا أدى إلى استنفاد احتياطها العقاري. وأكدت نتائج الدراسة على أن السياسات العمرانية في مدينة سطيف كما في باقي المدن الجزائرية كانت حبيسة الظروف الاقتصادية للبلد، وفي أغلب مراحلها أصبحت مجرد سياسات إسكانية لا غير، مركزة على الكم عوض التركيز على الجودة ونوعية الحياة التي تتماشى والتركيب الثقافي للمجتمع الجزائري. فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والأغلفة المالية التي تم رصدتها وصرفها إلا أن هذه السياسات العمرانية في مجملها كانت عبارة عن استجابات لمشكلات طارئة للمدينة ما تلبث تلك السياسات الاستعجالية حتى تفرز الكثير من المشكلات الحضرية، لذا يجب إعادة النظر فيها حتى تصبح هي المتحكمة في نمو المدينة وليس العكس كما يحدث، وبالتالي القدرة على التخطيط للأجيال والأجيال القادمة.

الكلمات المفتاح: السياسات العمرانية، النمو الحضري، المدن الجزائرية، مدينة سطيف.

Abstract:

This study aims at identifying the urban growth process in one of the Algerian cities in light of the successive urban policies through the different historical stations that Algeria went through. Namely the city of Setif has known an accelerated urbanization led to the exhaustion of its real estate reserves

The findings of the study confirmed that the urban policies in Setif as well the rest of the Algerian cities were confined in the economic conditions of the country. And in the majority of its phases it becomes no more than housing policies which focused on the quantity rather than the quality of life that go along the cultural composition of the Algerian society.

Despite the efforts made by the state and the financial budgets that were spent, all these urban policies were responses to the city's emergency problems. These urgent policies soon produce so many urban problems. Therefore, these policies have to be reconsidered in order to control the growth of the city and thus the ability to plan for the future generation.

Keywords: The urban policies, The urban growth, Algerian cities, The city of Setif.

بعدها كان الإنسان خلال مسيرته التطورية الأولى المعتمدة على الترحال والاعتماد على توفير ما يحتاجه بنسب صغيرة جدا لا تتعدى احتياجات يومه فقط، والتزام الحياة في جماعة صغيرة متنقلة ومن دون التقييد بمسكن ثابت، أصبح الإنسان يؤثر في الوسط المحيط به وبإمكانه التغيير فيه، خاصة بعد اكتشاف النار والملح ثم الزراعة واستئناس الحيوانات، فكان ذلك بمثابة تغير في الطابع الإنتاجي، والانطلاقة الأولى لحياة النبات والتخلي عن الترحال، خاصة بعد الانتظام في جمع وزراعة البذور المنتقاة من مختلف الزروع والحشائش ثم تهذيب النباتات ذات البذور كالبقول وغيرها من الحبوب، ثم استخدام الحيوانات خاصة الأغنام والثيران المنتظمة على شكل قطعان.

إن الإنسان أمام حياة الاستقرار والمكوث وتوفر الغذاء، وتوفر الوقت تحتم عليه تنظيم علاقاته الاجتماعية الجديدة، وعلى رأسها العلاقات الجنسية المنتظمة والمستمرة، فزادت المواليد وفرص بقائهم على قيد الحياة ما زاد من أعداد السكان وانتظامهم في تجمعات ومستوطنات بشرية غير مسبوق، والتي أطلق عليها فيما بعد تسمية المدن، هذه الأخيرة التي اعتبرت أعظم اختراع بشري مثل أي اختراع تكنولوجي عرفه الإنسان في مسيرته الحضارية.

وعليه فالمدينة لم يكن ظهورها أمرا مخططا له، بل كانت نتيجة لسنوات من التطور الذي عرفه البشر، وما لبثت هي الأخرى أن دخلت في عملية التطور، شأنها شأن باقي المكتشفات الإنسانية الأخرى، وهذا التطور والاستمرار لا يمكن أن يستمر من دون التخطيط لها، من هنا ظهر ما يسمى بالتخطيط الحضري والسياسات العمرانية.

ومع ظهور الثورة الصناعية وما صاحبها من هجرة ريفية للأفراد والأسر نحو المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل عرفت مختلف مدن العالم نموا حضريا متسارعا أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية وفي تلك المدن، استوجب على القائمين بشؤون المدن البحث عن حلول من خلال اتجاها سياسات التخطيط الحضري.

والجزائر على غرار باقي دول العالم عرفت حياة حضرية متنوعة عبر تاريخها الطويل والعريق، ويتجلى ذلك من خلال المدن التي تطور بعضها واندثر البعض الآخر وانقرض عبر تاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات تارة، وبلا استقرار والازدهار تارة أخرى، وكانت البداية مع الغزو الروماني (46 ق.م - 40م) وبعده جاء الاجتياح الوندالي (439م) ثم البيزنطي (533م) إلى الفتوحات الإسلامية (70م - 711م) وتتابع مختلف الدويلات الإسلامية، وصولا إلى الانتداب العثماني (1515م - 1830م) ختاماً بالاستعمار الفرنسي (1830م - 1962م) الذي وجد الجزائر تزخر بمجموعة من المدن على غرار مدينة الجزائر، مدينة وهران، مدينة قسنطينة، مدينة عنابة، مدينة تلمسان، مدينة بجاية، مدينة البليدة وغيرها، كل هذه المدن بثقافتها وحضارتها تركت بصمات واضحة أثرت في تشكيل التراث العمراني والشبكة الحضرية الحالية بالجزائر. (يعلى، 2022، 273)

لكن بالمقابل نجد أنّ ظاهرة التحضر في الجزائر كانت بارزة خلال تاريخ الجزائر الحديث ابتداء من سياسة المستعمر الفرنسي التي طبقها على السكان مروراً بفترة الاستقلال وما صاحبها من توفر سكنات شاغرة تركها المعمرون إلى السياسة التنموية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لدفع وتيرة التنمية وصولاً إلى الأحداث الأليمة التي مرت بها الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي وما صاحبها من توتر الوضعية الأمنية في المناطق الريفية المنعزلة؛ فكل هذه العوامل أثرت على عملية التحضر وجعلتها تتخذ طابعا كيميا على حساب

التحضر النوعي، وما زاد من حدته هو عجز السياسات الحضرية المتعاقبة عن مواكبة الزيادة الكبيرة في نسبة التحضر الطبيعية الناجمة عن النمو الذاتي لعدد سكان المدن وغير الطبيعية الناجم عن موجات النزوح الريفي الكبيرة، هذا كله أفرز العديد من المشكلات الحضرية التي تسبب للسكان القلق والإزعاج والشعور بالخوف بدلا من الاستقرار والأمنية والشعور بالأمان. (يعلى، 2022، 273)

وفي نفس السياق عرفت مدينة سطيف ابتداء من العشرية الأخيرة من القرن الماضي نموا حضريا متسارعا ناتجا أساسا عن الموجات المتتالية من النزوح الريفي نتيجة الأزمة الأمنية قصد الاستقرار بما لموقعها الاستراتيجي ووزنها الإقليمي الناتج عن تمركز تجهيزات ومرافق ذات أهمية؛ فكل هذا أدى إلى توسع حجم المدينة واستنفاد احتياطها العقاري مع ظهور تجمعات سكانية ثانوية بلغت سنة 1998م سبعة تجمعات غير مخططة نمت وتطورت على حساب المدينة. (يعلى، 2017، 82)

وأمام كل هذا ومن أجل التحكم في توسع المدينة ومعدلات النمو العمراني الهائل فيها، حاول القائمين على شؤون التخطيط في هذه المدينة من خلال مختلف السياسات العمرانية التي تبنتها الجزائر المستقلة الكشف عن العوامل والأسباب المساهمة في هذه الظاهرة - التوسع المتسارع لمدينة سطيف - من أجل التصدي لما تفرزه من مشكلات مجالية واجتماعية واقتصادية، خدمة لجمالية المدينة أولا ومصالح من يقطنها من أجل حياة لائقة.

وعليه جاءت هذه الدراسة للتعرف على مراحل النمو الحضري بمدينة سطيف في ظل السياسات العمرانية المتعاقبة، من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ماهي السياسات العمرانية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال؟
- ماهي مراحل النمو الحضري لمدينة سطيف؟ وماهي مميزات كل مرحلة؟
- وماهي مشكلات النمو الحضري التي تعاني منها مدينة سطيف؟

II - المفاهيم الأساسية للدراسة:

سيتم في هذا العنصر تحديد المفاهيم الأساسية التي تركز عليها هذه الدراسة؛ وهي:

1- السياسة العمرانية:

تعتبر السياسات العمرانية من عناصر السياسة العامة التي تحظى باهتمام جماهيري واسع، باجتذاب واشتراك الأقطاب المتعددة الفاعلة في المدينة مثل البرلمان والإدارات الحكومية، الأحزاب السياسية وسائل الإعلام وكذا الجماعات المصلحية، ومنحهم فرصة التعبير عن مواقفهم وآرائهم، فالسياسات العمرانية تتطلب التوفيق بين التوجهات التي يختارها معظم شرائح المجتمع وتوجهات الساسة. (فهمي، 2000. 24)

يرى "جيمس أندرسون" أنها منهج عمل للتعامل مع مشكلة من قبل فاعل أو أكثر، ويرى "كارل فريديريك" أنه مقترح من قبل شخص، جماعة أو حكومة في نطاق محدد للوصول الى أهداف وأغراض مقصودة. (أندرسون، 1999، 15-18)

وعليه فالسياسة العمرانية هي: كل ما تبذله الدولة من جهود لتسيير النمو العمراني للمدن قصد التحكم فيها، من خلال إشراك مختلف الفاعلين في المدينة.

2- السياسة الحضرية:

هي مجموعة القرارات التي تهدف إلى تسيير وتنظيم المجالات الحضرية تنبناها الدولة عن طريق أجهزتها الإدارية الحضرية، وذلك من أجل بناء عمراني متطور لصالح الساكنة الحضرية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة التجهيز كالسكن والتعليم والتهيئة العامة، والبعث التنموي، مع التصدي للتدهور العمراني، ومختلف المشاكل، طلبا لراحة الإنسان ورفاهيته. (طويل، 2005، 34)

وعليه فالخطيط الحضري هو: مجموعة من التدابير التي تتخذها الجهات المسؤولة عن المدينة من أجل تسيير وتنظيم المجال الحضري في شقه العمراني والخدمي من أجل حياة اجتماعية لائقة.

3- التخطيط الحضري:

التخطيط الحضري هو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة، لاتخاذ قرارات التنمية، وتوجيه وضبط توسع العمران في المدينة، بحيث يتيح للأشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر فائدة. (رشيد ومحمود، 2015، 28)

هو أيضا عبارة عن تطبيق الأساليب العلمية في صناعة السياسة، أي توجيه الجهود في إطار الحاضر والمستقبل، بأبعاد ثلاثة، البعد المعماري، التصميم المدني، والتجميل الحضري، وبذلك فهو الشكل النهائي للعناصر الخاصة بالبيئة الحضرية حتى تكون أكثر فاعلية للجميع. (الخطيب، 2003، 15)

عرفه "ميرسون" أنه تصور للحياة المستقبلية، وهو يربط بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان (الديلمي، 2002، 61)

وبذلك فالخطيط الحضري هو: التصور المستقبلي للبيئة الحضرية من خلال اتباع الجهات المسؤولة عن المدينة لجملة من الاستراتيجيات التي تسمح بضبط وتوجيه التوسع العمراني للمدن.

4- النمو الحضري:

يشير إلى كبر حجم المدينة حتى يفوق عدد سكانها الـ 10000 نسمة مع الزيادة في الكثافة السكانية لتصل إلى 200 نسمة/كلم²، مع اشتغال معظم الأفراد في النشاطات غير الفلاحية كالنشاطات الصناعية والتجارية والخدمية، يصاحب ذلك تقسيم للعمل والتعدد الاجتماعي مع زيادة في القدرة على تنظيم التفاعل الاجتماعي والضبط الاجتماعي، ويعني النمو الحضري أيضا تلك التغيرات في المدينة التي تشمل إنشاء الشوارع والأحياء وبناء العمارات والمسكن وغيرها. (زناقي، 2015، 19)

كما جاء مفهوم النمو الحضري من الناحية الديمغرافية في اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة لهيأة الأمم المتحدة بأنه تلك العملية التي يميل الناس من خلالها إلى التركز في تجمعات سكانية تزيد عن حجم معين. (عبد المنعم، 1966، 23)

هو العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن بتغير الحياة بالريف إلى الحياة الحضرية، أو عن طريق الهجرة إلى المدن الموجودة، مع التغيرات الطارئة على طابع وعادات وطرق العيش لسكان الريف حتى يتكيفوا مع حياة المدن. (فاروق، 1972، 23)

وعليه فالنمو الحضري يعني: زيادة أحجام المدن من الناحية البشرية إما عن طريق الزيادة الطبيعية (تفوق عدد المواليد على عدد الوفيات) أو عن طريق الزيادة غير الطبيعية (الهجرة الريفية) وما يصاحبها من تغيرات من الناحية المادية للمدينة.

5- المدينة:

من الناحية السوسيوولوجية تعبر المدينة عن فكرة مجردة، وفي ذات الوقت تعبر عن موجودات مشخصة ذات طبائع مختلفة تمثلها العناصر التي تتكون منها المدينة مثل الإقامات والبناءات الداخلية. (مُجَّد، 1995، 124)

وحسب ماكس فيبر فالمدينة هي نسق أو محل إقامة يمتاز بتجاور المنازل بشكل كبير وهو مغلق نسبيا، من شروطها الضرورية وضوح وظيفتها الاقتصادية، باعتبار ساكنتها يعتمدون أساسا على التبادل والتجارة أكثر من الأنشطة الزراعية، وبالتالي يشكل السوق المحلية جزءا هاما من حياة الناس اليومية، لهذا يمكن اعتبار المدينة حسبه مكانا للسوق. (مُجَّد، 1995، 132)

المدينة خلاصة الحياة الحضرية وهي الناس، المواصلات، الاقتصاد، التجارة، الفن، العمارة، الثقافة، السياسة، الحكومة، الذوق والثقافة، فهي أصدق التعابير لانعكاس ثقافات الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة القوة أو الضعف. (الدليمي، 2002، 02)

وفي الجزائر حسب ما صرحت به كتابة الدولة للتخطيط يمكن تصنيف أي تجمع سكاني على أنه تجمع حضري إذا كان عدد السكان بالمراكز الرئيسية يفوق الـ 5000 نسمة، بالإضافة لعدد القادرين بالعمل غير الزراعي وفي الأنشطة المختلفة على 1000 عامل. (بومخلوف، 2006، 83)

وبذلك فالمدينة هي: عبارة عن منطقة جغرافية تتميز بكبر عدد سكانها وارتفاع كثافتهم، يقيم فيها أفراد غير متجانسين اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، يتولى عملية تسييرها جهازا إداريا يعمل على ضبط وتوجيه عملية النمو العمراني لتلك المنطقة.

III - السياسات العمرانية في الجزائر:

يمكن تقسيم مراحل النمو الحضري في الجزائر حسب المراحل التاريخية - الأحداث التاريخية - التي مرت بها، وهي ثلاث مراحل أساسية متميزة المرحلة ما قبل الاحتلال والمرحلة الاستعمارية ومرحلة الجزائر المستقلة.

ولكن لا يمكن الحديث عن السياسات العمرانية بمفهومها الحديث إلا بعد مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر التي بدأت سنة 1922 بسن بعض التشريعات الخاصة بالمدن والحياة الحضرية، وفيما يلي عرض لهذه السياسات العمرانية:

1. مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي:

إنّ ظهور المدن في الجزائر ونشأتها يعود إلى عهد الدولة النوميديّة التي كانت عاصمتها "سيرا" منذ القرن 13 ق.م ، والتي كانت من أقدم الممالك في منطقة المغرب الإسلامي، تمتاز بغناها الاقتصادي وقوتها التجارية مما منح لها نفوذ كبيرا استطاعت بذلك إقامة وتطور العديد من المدن، وما يميزها على غرار مدن ذلك العصر هو المركزية الشديدة، بحيث أصبحت تمارس نوعا من السيطرة الحضرية على بقية التجمعات السكانية الواقعة بقرىها، بحكم انفرادها بمقر الحكم وكونها مقرا للأسواق الرئيسية ومراكز للشؤون الدينية والاجتماعية والإدارية والخدمات والأعمال المختلفة. (يعلى، 2022، 273-274)

وفي العهد الروماني عرفت ظاهرة التحضر دفعا جديدا، بحيث ازداد عدد المدن بصورة ملحوظة، آخذة الطابع العسكري على شكل حصون وقلاع، وسرعان ما تحولت إلى مدن مدنيّة تتوفر على كل متطلبات الحياة العامة من محلات وأسواق... الخ، وأكبر دليل على تطور المدن في العهد الروماني آثار المدن التي لا تزال إلى يومنا هذا كمدينة تيمقاد بباتنة وجميلة بسطيف. (يعلى، 2022، 274)

ومع دخول الجزائر في العصر الإسلامي عرفت المدن الجزائر عهدا جديدا، أين بدأت تظهر المدن في المناطق الداخلية بعدما كانت متمركزة فقط في المناطق الساحلية أثناء العصور القديمة، فظهرت المدن في منطقة الهضاب العليا والمرتفعات الأطلسية، وما يميز المدن التي تأسست في هذه الفترة كونها متأثرة جزئيا بالمدن المشرقية، وهذه المدن عرفت ازدهارا في كل الميادين. (يعلى، 2022، 274)

أما إبان التواجد العثماني في الجزائر فشهدت العاصمة والمدن الكبرى، العديد من معالم العمران المتطور، وعرفت هذه الفترة تجسيد سياسة عمرانية تحت سلطة وقيادة الباي، المسؤول الأول عن المجتمع، وجميع الأراضي تنسب إليه بصفة ملكية جماعية، (ليفا، 2000-2001، 27) وقد قسمت الأراضي إلى: أراضي البيلك، أراضي العزل، أراضي العرش، أراضي الملك.

غير أن الأتراك فلم يعملوا إلا على تطوير المدن الساحلية (عنابة، القل، جيجل، الجزائر) التي تحولت إلى قواعد للعمليات البحرية وبذلك بقيت شبكة المدن متواضعة ولم تعرف ازدهارا. (يعلى، 2022، 274)

2. مرحلة التواجد الفرنسي:

في هذه المرحلة تأثرت كثيرا ملكية الأراضي، حيث حولت تدريجيا لصالح المعمرين على حساب الجزائريين، فسنت العديد من القوانين من أجل ذلك لتسهيل العملية وفقا لسياسة عمرانية تحت سلطة الإدارة الفرنسية.

ثم عملت الإدارة الفرنسية على إدخال الطابع الغربي على المدن المختلة والقضاء على الطابع المحلي، من خلال التصاميم العسكرية أولا ثم إلى الاستيطان المدني، فتوسعت المدن وفق النموذج الأفقي والمستقيم لتصاميم المدن، مع التركيز على شبكة الطرقات وترقية المساحات الخضراء وتجمعات المعمرين تماشيا مع المشاريع الاقتصادية والعسكرية، من أجل مساندة التقدم الصناعي والنمو الديموغرافي، ومن أهم التشريعات التي ظهرت في هذه الفترة نذكر مخطط "كروست ودونفي" في 1922 ثم قانون "CORMUTT" في 1931، ثم ميثاق أثينا لتوسع المدن 1933. (بن غضبان وبركاني، 2016، 188)

وفي سنة 1950 برزت آليات وأدوات التخطيط العمراني الحديث الملبي لحاجيات السكان الأوربيين، (العلوي، 2018-1019، 199) وبعد انفجار الثورة، ولاحقاً الوضع والسكان المحليين برز مشروع قسنطينة في أكتوبر 1958 من قبل الجنرال ديغول في رسالة مفادها التنمية مقابل السلام، والرفاهية مع الاندماج.

3. مرحلة الاستقلال:

بعد الاستقلال ونتيجة للتبعية الثقافية، استمرت السياسة العمرانية كما أرادت إدارة الاستعمار، فتواصلت أدوات التخطيط ذاتها، فتأكد تغيير المدينة الأصلية غداة 1962 مباشرة، وبسبب الفراغ في هذه الفترة استمر تطبيق السياسة الفرنسية للتحكم في الأمر، ومن جملة القوانين الصادرة:

• الأمر رقم: 62-157 المؤرخ في: 31 /12/ 1962م المتعلق بالمجيز للعمل بالقانون الفرنسي.

• الأمر رقم: 75-67 المؤرخ في: 26 /09/ 1975 المتعلق برخصة البناء والتجزئة.

كما برزت نصوص منظمة للعقار والممتلكات كالأمر المؤرخ في 24 أوت 1962 المتعلق في حماية وتسيير الأملاك الشاغرة، ليلها مرسوم آخر في 18 مارس 1963 كمرسوم تنظيمي؛ والسياسة العمرانية في مرحلة الاستقلال من 1962 إلى غاية الآن مرت بمراحل نلخصها في:

1.3. المرحلة الأولى: (1962-1978)

وكان الهدف في هذه المرحلة هو التحكم في النمو الديموغرافي في المدن وتنظيم المناطق الهامشية، وأولى الجهود تبلورت سنة 1965، لتليها البنود التي جاءت في المخطط الثلاثي ما بين 1967 و1970 الذي عمل على المساكن الموجودة قبل الاستقلال، وركز على إعمار المدن الكبرى والساحل، فأُنجز سنة 1969 "10770 مسكنا حضريا"، وفي الريف برمجت ألف قرية فلاحية أنجز البعض منها وكانت نواة لمدن صغيرة فيما بعد؛ ليلي هذا المخطط الثلاثي مخططين آخرين في فترة السبعينيات، وهما:

• المخطط الرباعي الأول، الذي يمتد من سنة 1970م إلى سنة 1973م.

• المخطط الرباعي الثاني الذي يمتد من سنة 1974م إلى 1977م.

كان الهدف منهما هو تنفيذ المشاريع الكبرى على المستوى الوطني والبرامج الخاصة على المستوى المحلي، فظهرت كل من المخططات الولائية للتنمية وكذا المخططات البلدية للتنمية وبعدها ظهرت مخططات التجديد العمراني، كل ذلك لإقامة شبكة عمرانية متوازنة داخل البلاد وتخفيض الضغط على المدن الكبرى والساحل (شايب ذراع، 2013، 38) وأعطيت الأهمية لمدن كسطيف وباتنة وباقي مدن الهضاب، مع اعتماد مبدأ اللامركزية في الإدارة وإعطاء الصلاحيات للبلدية والولاية، مع صدور التقسيم الولائي الجديد في 1974. (رحماني، 2017، 64)

ونشير إلى أنه قد خصصت نسبة 10% من النفقات في المخطط الرباعي الأول الذي عمل على توطين مشاريع الإسكان والمرافق، وترشيد النمو الحضري؛ وبالنسبة للمخطط الرباعي الثاني فقد خصص القرى الاشتراكية وبرامج البناء الذاتي، كما خصصت الدولة عدة استثمارات في مخططات التطوير الحضري "P.M.V" خاصة بإنجاز مشاريع البنية الحضرية وتهيئة الأراضي وتشبيد المرافق، وتحسين ظروف المدن وضمان التوافق بين متطلبات التخطيط والبعث الاقتصادي في المدن، فاستفادت من هذه العملية 39 مدينة كبيرة على المستوى الوطني، وتم برمجت إنشاء 254 ألف منطقة عمرانية جديدة "ZHUN" وزعت على 180 مركز حضري. (ذراع، 2013، 39)

2.3. المرحلة الثانية: (1978-1986)

وجاءت هذه المرحلة في أعقاب فشل المرحلة الأولى في تحقيق الأهداف المسطرة، نظرا للبيروقراطية، وسوء التسيير ونقص الكفاءة مع غياب العدالة الاجتماعية في التوزيع، فسادت الفوضى العمرانية وما صاحبها من مشاكل اجتماعية من إجرام وبطالة وفقير، ما حتم تدخل الدولة لوضع سياسة أكثر وضوح في مجال التخطيط والتنمية الحضرية، ضمن استراتيجية شاملة متكاملة، رصدت فيها استثمارات ضخمة في مخططات التنمية مع تخطيط المدن عبر إجراءات تشريعية، وما ميز هذه المرحلة خاصة:

- المخطط الخماسي الأول الذي يمتد من سنة 1980م إلى سنة 1984م.
- المخطط الخماسي الثاني الذي يمتد من سنة 1985م إلى سنة 1989م.

في هذه المرحلة ظهرت سلسلة من الإجراءات الجديدة أهمها استحداث كل من وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية والوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية سنة 1981، وظهور التهيئة العمرانية لأول مرة ضمن صلاحيات تلك الدائرة وزارية الجديدة (وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية)، ومن جهة أخرى ظهرت تعديلات على قانون البلدية وقانون الولاية، وإعطاء صلاحيات أكثر للجماعات المحلية عن طريق تزويدها بأدوات خاصة تمثلت في كل من المخطط الولائي للتهيئة والمخطط البلدي للتهيئة. (فروج، 2018، 190)

3.3. المرحلة الثالثة: (1986-1994)

وفي هذه المرحلة حاولت الدولة التوجه أكثر فأكثر نحو المناطق الداخلية للبلاد، من أجل ضمان التوزيع الأفضل للطاقة البشرية، وذلك وفق المخطط الخماسي الثاني، وذلك لتخفيف الضغط في الخدمات الحضرية التي تعاني منها المدن الكبيرة في المناطق الشمالية، وعن طريق استحداث بؤر جذب جديدة على مستوى منطقة الهضاب العليا ومناطق الجنوب، مع وضع الحد للتوسعات العمرانية العشوائية التي طالت أراضي زراعية شاسعة، واستدراك بعض النقائص التي ظهرت كالأسلوب الذي شيدت به المساكن الجاهزة المصنعة المكونة من عدة طوابق ذو النمط الواحد، في جميع التراب الوطني، دون مراعاة الظروف المناخية والخصوصية الاجتماعية، وتكاليف الإنجاز، ولا رغبة السكان في نوعية السكنات والانجازات، وبخصوص الشبكة الحضرية في الجزائر، فقد رتب الديوان الوطني للإحصاء سنة 1987 المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى في تجمعات حضرية بلغ عددها 447 تجمعا حضريا، موزعا عبر التراب الوطني بشكل غير منظم، يضم 11444249 من سكان الحضر، وبذلك أصبح عدد سكان الحضر في الجزائر يمثل نسبة 49.8% من مجموع السكان سنة 1987، بعدما كان سنة 1977 يمثل 43.2%. (رحماني، 2017، 29)

لكن ومع أزمة انخفاض أسعار البترول، وتقلبات سعر الدولار، فقد تخلت الدولة على جميع الإستراتيجيات، فتعرضت التهيئة العمرانية كغيرها من السياسات الأخرى إلى أزمة خانقة، قضت على كل محاولة وجهدها لتوجه جديد، وما زاد من تأزم الأمر، أزمة شهر أكتوبر 1988 والتي كشفت خطورة الوضع في ضواحي المدن التي أصبحت عرضة للتهميش وانتشار البطالة وغياب الأمن، فتجلت محدودية نماذج التنمية القطاعية المعمول بها في هذه المرحلة، وما تبعها من تصدعات إقليمية، خاصة بعد انسحاب الدولة من الميدان والعجز عن ضبط وتنظيم وتيرة الاقتصاد. (ذراع، 2013، 42)

4.3. المرحلة الرابعة: (1994-2000)

بعد نهاية الثمانينات عرفت الجزائر عدة تحولات في ظل التعددية واقتصاد السوق، مست جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأ التخلي تدريجيا عن النمط المركزي في التخطيط، كما تم التخلي عن قانون 1987 كمرجعية تخطيطية للمجال في ظل المديونية والخضوع لصندوق النقد الدولي، فاستمر التعمير العشوائي وارتفع درجة التهميش والفقر في الأقاليم الداخلية، وفي هذه المرحلة حجبت الحقيبة الوزارية المكلفة بالتهيئة العمرانية في التشكيلات الحكومية تارة، كما ألحقت بوزارات أخرى في مرات أخرى إلى غاية 1994 أين ظهرت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية أسند عليها مهمة تسير المناطق الحضرية.

وفي سنة 1995 نظمت الدولة الجزائرية استشارة وطنية واسعة حول الاستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية تحت عنوان « الجزائر غدا»، شاركت فيها العديد من الفاعلين والسلطات العمومية كمختلف الوزارات، الجماعات المحلية، ممثلي المجتمع المدني، النخب الجامعية مان الهدف من ذلك إثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة تضمنت حصيلة شاملة للوضعية الراهنة للتراب الوطني ومختلف الإشكالات والاختلالات التي يعاني منها المجال مع مقترحات لتطويره، لينبثق عن ذلك تياران مختلفين في الآراء والمواقف، أحدهم يدعو إلى تشجيع المبادرة الحرة على أساس المنفعة، وآخر يدعم أهمية تدخل الدولة في ترشيد التنمية وتهيئة المجال مع إعطاء دور للقطاع الخاص، لتنتهي هذه العملية بوضع مشروع وطني لاستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر، يبدأ تطبيقه ابتداء من سنة 1997 ليستمر لمدة 15 سنة، ومن أهم عناصره وضع أربع ورشات جهوية للأعمال الكبرى للتهيئة والتنمية في منطقة الهضاب العليا. (عقاقة، 2017، 38.39)

وفي هذه المرحلة برز كذلك المشروع العمراني الكبير لمدينة الجزائر الذي عكس وعيا بأهمية التجارب العالمية والتجديد العمراني، فكان إحياء مشروع المدينة البيضاء، مع إطلاق مشاريع التجميل والتحسين خاصة على مستوى الواجهة البحرية، والاهتمام بالمساحات الخضراء والاهتمام بالآثار العمرانية. (سعيدوني، 2016، 208)

5.3. المرحلة الخامسة: (ما بعد سنة 2000)

بعد أزمت نهاية التسعينات، بدأت الأمور تهدأ نسبيا، وانتعش الاقتصاد مع وفرة رؤوس الأموال نتيجة ارتفاع أسعار البترول، الأمر الذي حرك عجلة التنمية بانطلاق المشاريع المتوقفة مع انطلاق مشاريع مهيكلية ضخمة جديدة في إطار الحد من المشاكل المعقدة والاختلالات المجالية التي تعاني منها المدن الجزائرية، وقد ركزت الجهود على تحسين التحكم في النمو الحضري، بتحسين أدوات التحكم، مع تحسين الإطار العام للحياة وتطوير طرائق التحكم والأدوات العملية لتنمية الفضاء الحضري؛ ومن ضمن أهم ما برز خلال هذه المرحلة: (بن غضبان وبركاني، 2016، 208)

● قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة رقم 20/01 بتاريخ 12-12-2001.

● القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 بتاريخ 20-02-2006.

إن البرامج العمرانية برزت أكثر من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، بغلاف مالي قده 225 مليار دينار جزائري، النسبة الأكبر منه للأشغال العمومية الكبرى و الهياكل القاعدية، كان من ضمنها الطريق السيار سنة 2006 إلى غاية 2011، وباستمرار ارتفاع أسعار البترول قبل 2014 وتحت ضغط الالتزام الاجتماعي خصص ما بين 2010 و 2014 ما يقرب عن 23 مليار

دولار لقطاع السكن في مختلف الصيغ (مشروع مليوني سكن)، كما برز مخطط خماسي ما بين 2015 و2019 لانجاز 1.6 مليون سكن منها 553 ألف في صيغة عدل، كما صدر في هذه الفترة القانون 10-02 في 29 جوان 2010 أين صودق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وصنف أربع حواضر كبرى في الجزائر (العاصمة، وهران، قسنطينة وعناية) وحدد التصور المستقبلي لغاية 2030. (خداوي، 2022، ص-ص 303-304)

IV- النمو الحضري لمدينة سطيف:

إن النمو الحضري في مدينة سطيف كغيره من المدن الجزائرية، كان خاضعا لمختلف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي عرفتها البلاد، ولا يمكن أن نتبع هذه الظاهرة إلا خلال مرحلة الاستقلال كظاهرة خاصة بالمجتمع الجزائري، نظرا لأن المستعمر عمل على محو مظاهر العصور القديمة وما خلفته من آثار خاصة مظاهر العمران في المرحلة الإسلامية واستبدالها بالأنماط الغربية لتثبيت التبعية لها ومحاوله ترسيخ فكرة الجزائر الفرنسية؛ ولكن ما حدث كان معاكسا تماما، فأمام انتشار موجة التحرر في العالم، فترة نهاية الخمسينات وبداية الستينات نالت الجزائر استقلالها رغم استماتت فرنسا للحفاظ عليها كامتداد لها.

والنمو الحضري في مدينة سطيف كان محاكيا ومسائرا لمختلف السياسات التي عرفتها البلاد عقب الاستقلال، في مراحل مثله مثل السياسات العمرانية نلخصها في:

1. المرحلة الأولى: مرحلة تسيير التركة الاستعمارية:

وامتدت هذه المرحلة من 1962 وإلى غاية السبعينات، في محاولة لتنظيم المجال الحضري، وعلى إثر التشريعات التي ظهرت في هذه المرحلة فقد شهدت مدينة سطيف عدة تحولات اجتماعية واقتصادية ومعدل نمو حضري في حدود 1.43%، (مهورباشة، 2020، 48) وكان الاعتماد على التركة العمرانية الاستعمارية في توفير السكن خاصة مع قانون الممتلكات الشاغرة، حيث استفاد الجزائريون من المساكن التي خرج منها المعمرون، كما عرفت المدينة موجات من النزوح الريفي بالإضافة عودت اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب وتمركزهم في المدن، (بوتفنوشت، 1984، 84) ومنها مدينة سطيف.

بالإضافة إلى تحويل العديد من العمارات إلى بنايات إدارية وخدمانية وتجارية، وأمام الضغط الذي عرفته مدينة سطيف بدأت تظهر السكنات غير القانونية في العديد من المناطق المحيطة بالمدينة كحي طانجة وحي لندربولي، وظهور مناطق عمرانية عفوي جديدة مثل حي كعبوب والعيد الضحوي، وفي إطار المخطط التمهيدي لعام 1967-1969 أو المخطط الثلاثي كان العمل على تكثيف الأبنية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وفق مخطط شامل بنزعة جماعية بدل النمط الليبرالي الكولونيالي، استفادت المدينة ببرنامج سكني قدر بـ 580 مسكن، كما سعت الإدارة إلى استكمال مشاريع مشروع قسنطينة، فكان الانتهاء من برنامج 427 وحدة سكنية بنسبة 100%، ومن جملة الأحياء التي ظهرت مع نهاية هذه المرحلة: حي سينيستال يتكون من 230 مسكن ظهر سنة 1968، حي بوغروو يتكون من 150 مسكن ظهر سنة 1969، حي بيزار يتكون من 120 شقة ظهر سنة 1970، حي بورسعيد من 80 وحدة سكنية سنة 1970. (مهورباشة، 2020، 49)

وعلى العموم ما ميز هذه المرحلة هو تناقض التدابير العمرانية الناجمة عن النهج السياسي الاشتراكي مع ميراث التشريعات الاستعمارية الليبرالية، فظهور أولويات شغلت النظام في تلك المرحلة جعلته يهمل المسألة الحضرية، مع التركيز على المدن الكبيرة والساحلية على حساب المدن الداخلية. (Chorfi, 2019, 187)

بعدها تواصل النمو الحضري في مدينة سطيف ليصل حوالي 2.01% كأعلى نسبة على المستوى الوطني، وبدأ الاهتمام بالتخطيط لظاهرة النمو الحضري في هذه المدينة التي انتقلت من منطقة حضرية مساحتها 314 هكتار سنة 1966 إلى 1500 هكتار سنة 1979، وكغيرها من المدن ثم توطين العديد من المؤسسات الصناعية، كما استفادت من دعم وتمويل البنية التحتية، فتحولت المدينة إلى ورشة حيوية عمرانية.

كل ذلك كان في خضم المخطط الرباعي الأول والثاني اللذين غيرا صورة المدينة على المستوى الوطني، خاصة مع الخيار الاشتراكي ومنع تداول العقار بين الخواص، فتم خلال هذه المرحلة إنشاء المنطقة الصناعية، والمركز الجامعي في الجهة الغربية، والمركب الرياضي، معهد الأشغال العمومية، مركز التكوين المهني، المحطة البرية لنقل المسافرين، مع العديد من المؤسسات التعليمية، مع مراكز إسكان كبيرة في الجهة الجنوبية. (مهورباشة، 2020، 51)

ونظرا لتوفر الاحتياطات العقارية، فقد تم تبني التوسع الأفقي، ونشأ في شمال المدينة سلسلة من الأحياء السكنية مثل حي 600 مسكن وحي 750 مسكن. (Chorfi, 2019, 277)

ومع استخدام الأداة العمرانية "ZHUN" التي تعتبر إحدى الأدوات العمرانية التي طبقت في المدن ذات الكثافة العالية في الجزائرية أوكلت دراسة هذا المشروع في مدينة سطيف إلى شركة الاستثمارات الهنغارية "TESCO" سنة 1977، (Saïd, 2008, 01) فظهرت منطقة الإسكان الحضري 1014 مسكن و1006 مسكن.

2. المرحلة الثانية: مرحلة الاتجاه نحو التجمعات الثانوية:

وهي مرحلة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، فبعد احتكار الدولة العقار وعملية الإنجاز السكني، بدأت في إشراك الفاعلين الخواص في عملية بناء وتعمير المدينة، فعرفت سنوات الثمانينات رقما قياسيا في إنتاج العقارات السكنية والتعاونيات العقارية، مع تشجيع الدولة للبناء الذاتي بمنح المبادرة للمواطنين لتولي قضية الإسكان. (مهورباشة، 2020، 54)

وفي الفترة الممتدة من 1977 إلى 1988 ارتفع استهلاك الأراضي من 839.8 هكتار إلى 1335.1 هكتار وبمتوسط سنوي 49.5 هكتار في السنة، وشهدت هذه المرحلة تطورا واضحا في استهلاك الفضاء الحضري، مع استمرار برامج الإسكان الجديدة المجتمعية وبرامج "ZHUN"، وفي هذه الفترة ظهرت تخصيصات في التجمعين الثانويين، فرماتو 116 قطعة أرض، وعين طريق 266 مسكن، ومن حيث المرافق فقد تم إنجاز كل من ثانوية الخنساء، مدرسة تكوين شبه الطي، مركز بلدي، وشهدت المدينة توسعا عمرانيا وصلت مساحته نحو 895 هكتار. (العلوي، 2018-2019، 343)

3. المرحلة الثالثة: مرحلة السكن الفردي:

نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات وإلى غاية سنة 2000، وهي مرحلة السكن الفردي، وتميزت هذه المرحلة بالتوجه نحو اقتصاد السوق، وظهور مشاريع سكنية جديدة بوسائل وآليات جديدة تعرف بالتحصيلات، وارتفع استهلاك الأراضي في الفترة ما بين 1988 إلى 1998 من 1335.1 هكتار إلى 2285 هكتار وبمعدل سنوي 95 هكتار في سنة، وقد لوحظ هنا توسع نيزكي للمدينة بمعدل نمو 2.31، بسبب عدة عوامل لعل أبرزها أن اقتصاد السوق، أدى إلى تنفيذ مشاريع التقسيم والترقية والوكالة العقارية والمشاريع الصناعية، وكذا نزوح سكان الريف لأسباب أمنية، (Said, 2012, 102) وخلال هذه المرحلة تم في المدينة ما يلي:

- تكملة البرنامج الاجتماعي 104 مسكن، برنامج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بالإضافة إلى 1006 مسكن الذي تم أيضا تكملته في هذه الفترة.
- تحويل السكان نحو قرية «عين الطريق» التي تقع في ضواحي مدينة سطيف.
- انجاز مشاريع سكنية وتحصيلات كتوسع حشمي تجزئة رقم 01، تجزئة أولاد أبراهم، حي دلاس، حي بوغرو، حي أول نوفمبر، التعاونيات العقارية لتجزئة «مرواني»، تجزئة «شادلي»، تجزئة «IAP».
- استغلال الجيوب الفارغة في كل من المعدومين الخمسة، حي ثليجان، حي يحيياوي.
- انجاز مشروع 200 مسكن.
- وضع مرافق عمومية وشركات بحج بيزار: L'inspection ERIAD SNASAT
- تجزئة الهضاب، وهي سكنات من نوع فردي.
- مع العديد من التجهيزات الأخرى كالفنادق، حديقة التسلية، الأرشيف، مؤسسة سونلغاز ببوعرو، السوق المغطاة لحي المستقبل، مدارس ابتدائية في كل من حي المعبودة، حي مركز يحيياوي، شمال حي يحيياوي. (يعلى، 2012-2013، 146)
- ومن الملاحظ في فترة منتصف الثمانينات أن البناء في صيغة الترقوي عرف نموا كبيرا، مع تراجع دور الدولة في تسيير وتوجيه العمران. (كبيش، 2010-2011، 70)

ومع مطلع التسعينات، أدخلت الجزائر تعديلات جذرية على السياسات العمرانية وأدواتها انسجاما مع التوجهات الاقتصادية الجديدة الذي يتماشى مع النموذج الليبرالي، فتم إلغاء العمل بأدوات المخطط العمراني المؤقت والمخطط العمراني الموجه وتم اعتماد العمل بأدوات عمرانية جديدة تتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي ". (مهورباشة، 2020، 56)

4. المرحلة الرابعة: مرحلة تشييد البنية التحتية للمدن:

والممتدة بعد سنة 2000 إلى يومنا هذا، حيث عرفت الجزائر عودة الاستقرار السياسي مع انتعاش سعر المحروقات، مما جعل الحكومات المتعاقبة تضع في أولوياتها توجيه الاستثمارات نحو تشييد البنية التحتية لمختلف المدن، وإطلاق مشاريع إسكانية وعمرانية عبر التراب الوطني، كما عرفت في هذه المرحلة دخول عناصر تخطيطية وأدوات عمرانية جديدة في السياسات العمرانية، رافقتها حزمة من

التدابير والتشريعات القانونية والعقارية والتنظيمية للمجال الحضري، وهو ما جعل المساحة المبنية بمدينة سطيف تصل إلى أكثر من 4200 هكتار. (مهورباشة، 2020، 57)

ومع مشاريع التنمية الحضرية، استفادت المدينة من مشاريع التجهيزات الكبرى بعدة أغلفة مالية خصت للمدينة في كل زيارة لرئيس الجمهورية إليها، وبموجب القرار الولائي رقم (1472) المؤرخ في 13 أوت 2005 تمت مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وصدرت نسخة منه سنة 2010، وهذا التأخير في إنجاز المخططات العمرانية يعود إلى كثرة وثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات القانونية وتعدد المتدخلين في إنجازها. (مهورباشة، 2020، 72)

وأمام الضغط الذي عرفته مدينة سطيف تم وضع مخطط عمراني يشمل 05 أقطاب نمو للتوسع المستقبلي محيطة بالمدينة يشمل عدة بلديات بالإضافة إلى بلدية سطيف، وهي:

- الأول: حي شوف لكداد-الباز - تابع لبلدية سطيف بمساحة 350 هكتار.
- الثاني: عين أرناث - بمساحة 290 هكتار.
- الثالث: أولاد صابر باحتياط عقاري 1014 هكتار.
- الرابع: أوريسيا - بمساحة 190 هكتار.
- الخامس: مزلق - بمساحة 189 هكتار. (مهورباشة، 2020، 59)

وفي هذه المرحلة تم خلال الشطر الأول من السكن التساهمي إنجاز 7000 وحدة تنجزها 60 مؤسسة مختارة من قبل الولاية، وقد عرفت المدينة العديد من المشاريع السكنية التساهمية، تركزت أغلبها في حي الهضاب الموسع وحي 500 مسكن، وفي هذه المرحلة عرفت المدينة أكبر إنجاز لمشاريع السكن، فبالإضافة إلى صيغة السكن التساهمي عرفت المدينة مشاريع السكن الاجتماعي والتي توفقت في حي الهضاب وشوف لكداد بالإضافة إلى عين الطريق، وعدة مشاريع سكنية في إطار القضاء على السكنات الهشة، ووصل عدد المساكن في سنة 2005 إلى 209311 مسكن بما فيها المساكن الفردية والسكن الجماعي. (لطرش، 2014، 99)

وأمام استمرار الدولة في التركيز على السكن، فقد تم سنة 2015 إنجاز 70729 وحدة سكنية في مختلف الصيغ، ليرتفع العدد سنة 2016 إلى 75365 كان منها في السكنات العمومية للإيجار 1442، السكنات التساهمية (LPA-LSP) 694 وحدة، 2000 وحدة لسكنات البيع بالإيجار، و500 سكن في إطار امتصاص السكن الهش. (لعلوي، 2018-2019، 347)

وبعد هذه المرحلة وأمام تراجع أسعار البترول، لم تشهد المدينة حركة كبيرة، باستثناء إنهاء التزامواي ومشاريع التحسين على المحاور البار بها، كما جمدت بعض المشاريع مثلما حدث مع مشروع الملعب الجديد، مع التركيز على إتمام سكنات عدل 2 في المناطق المخصصة لهذا المشروع وفق المخطط التوجيهي لبلدية سطيف والبلديات المجاورة، والتي تم توزيعها سنة 2019 بحسب بئر النساء سنة 2022 بحسب تينار التابع لبلدية أولاد صابر دائرة رأس الماء، ولا تزال الأشغال مستمرة لإتمام المشروع، بالإضافة إلى بعض الحصص من السكن الاجتماعي.

وفي هذه المرحلة كان التفكير في مراجعة المخطط التوجيهي على أن تتم سنة 2018، ولم يتم ذلك وبقيت العملية توجل من عام لآخر حتى سنة 2023 أين تم الإمضاء على المراجعة من قبل الوالي.

V – مشكلات المصاحبة للنمو الحضري بمدينة سطيف:

لقد عرفت مدينة سطيف نموا سكانيا كبيرا ناتج أساسا عن الموجات المتتالية من المهجرات الريفية نحوها بسبب توفر مجموعة من العوامل المساعدة على ذلك بحسب كل مرحلة، ابتداء من سياسة المستعمر الفرنسي التي طبقها على السكان مروراً بفترة الاستقلال وما صاحبها من توفر سكنات شاغرة تركها المعمرون إلى السياسة التنموية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لدفع وتيرة التنمية وصولاً إلى الأحداث الأليمة التي مرت بها الجزائر في العشرية الأخيرة وما صاحبها من توتر الوضعية الأمنية في المناطق الريفية المنعزلة بالخصوص. (فروق يعلى، 2017، 104)

ومعنى هذا أنّ المدينة عرفت ارتفاعاً في الطلبات على السكن، الذي كان متوفراً بعد الاستقلال، غير أنه وخلال الثمانينات من القرن الماضي عرفت المدينة أزمة سكنية حادة دفع بالسلطات المحلية التفكير في إيجاد حل لهذه الأزمة، وكان ذلك بإنشاء عدّة مشاريع سكنية أدى إلى الاستهلاك المتواصل للمجال، وصل إلى حد استنفاد الاحتياط العقاري للمدينة، بل وأكثر من ذلك التوسع على حساب الأراضي الزراعية العالية المردود، رغم وجود قانون يحميها من زحف الإسمنت، وهو "قانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990م المتضمن التوجيه العقاري"، ويعود السبب في زحف العمران نحو الأراضي الزراعية إلى عدّة معوقات تقف أمام نمو المدينة إلا على حساب هذه الأراضي. (يعلى، 2017، 104)

وعليه فمدينة سطيف قد استنفذت احتياطها العقاري المخصص للبناء والتعمير في كل النواحي بسبب وصول المباني إلى الأراضي الزراعية والمناطق الغاية المشجرة المخصصة للتسلية، ويبقى المخرج الوحيد لتوسعتها هي الجهة الشمالية، حيث توجد هضبة قاوة بفضل تكييفها مع المنحدر لكي تصبح منطقة صالحة للبناء والتعمير، أو توجيه التعمير خارج حدود تراب البلدية. (يعلى، 2017، 104) أنظر إلى الجدول رقم (01) في الملاحق.

وبالإضافة إلى ذلك فإن النمو الحضري الكبير للمدينة، قد أدى إلى تفاقم العديد من المشكلات منها:

- التداخل الواضح بين وظيفة السكن والوظيفة التجارية وحتى الحرفية في بعض الأحيان داخل المدينة، فبفعل الأهمية التجارية للمدينة أصبحت وكأنها سوق كبير، وتعدى الأمر إلى العمارات فأصبح الطابق السفلي مخصص للمستودعات والمحلات التجارية، ما زاد من عرقلت السير، ومشاكل النظافة والأمن، مع التأثير على العلاقات داخل الحي.
- بروز التفاوت الاجتماعي، فبعدما كان مختصراً بين السكنات الفردية والجماعية، أصبح حتى في البنايات العمودية حيث نجد بعض العمارات محاطة بالسياح وبمداخل خاصة.
- زيادة الضغط على وسط المدينة، وما يصاحب ذلك من اكتظاظ وعرقلت حركت السير.
- مشكلة تلوث الهواء، جراء المركبات والمصانع، وتلوث المحيط خاصة على مستوى الواد الذي يمر بمحاذاة المدينة في الجهة الغربية.
- زيادة الأحياء غير المخططة وما يصاحبها من مشكلات وآفات اجتماعية.

- تفاقم مشكلة السكن.
- ظاهرة تريف المدينة.
- انتشار العنف في المناطق الحضرية.
- انتشار الآفات الاجتماعية والانحراف خاصة لدى فئة الشباب القاطنين في الأحياء المتخلفة.

VI - خاتمة:

على الرغم من الجهود المبذولة إلا أن المدينة الجزائرية لم ترقى إلى التطلعات المرجوة، وما تعيشه من مشكلات متعددة إلا دليل على ذلك، خاصة على مستوى المدن الكبرى على المستوى الوطني مثل سطيف، ففي البداية كان للأوضاع الموروثة عن الاستعمار أثر سلبي على سير أهداف مختلف السياسات العمرانية المنتهجة، إلا أن تلك المشكلات لا تزال تنتقل من مرحلة لأخرى وكأنه كل مرحلة تراث مشكلات المرحلة السابقة.

فالسياسات العمرانية في الجزائر كانت حبيسة الظروف الاقتصادية للبلد المبني على الصناعات الاستخراجية، فعندما ترتفع أسعار المحروقات، تصرف أغلفة مالية هائلة باسم السياسات العمرانية والتي في كثير من الأحيان لا تخرج من الأوراق السياسية والخطابات الرسمية، لتعود إلى الركود متى انخفضت الأسعار.

كما أن هذه السياسات في أغلب المراحل أصبحت مجرد سياسات إسكانية لا غير، مركزة على الكم على حساب الجودة ونوعية الحياة في المجتمع وثقافته، ما أفرز الكثير من المشكلات، فالتركيز على بناء أكبر عدد من السكنات أثر على باقي اهتمامات السياسات العمرانية وعلى رأسها قضية الإسكان الذي يتجاوز السكن إلى المرافق والخدمات وغيرها من المستلزمات.

كما أنها وفي كل مرحلة كانت تحاول الابتعاد عن المركزية إلا أنها بابتعادها من جهة تقع فيه مرة أخرى في المناطق التي تركز عليها في مرحلة تالية، وما تركز أغلب سكان الوطن في الشمال إلا دليل على ذلك، لتليها بعد ذلك التركز على حساب الريف، ما خلف هجرات واسعة إلى المدن، الشيء الذي فاقم من المشكلات التي عجزت السياسات المتعاقبة عن حلها.

وعلى المستوى الاجتماعي فإن سياسات العمرانية لم تراعي التركيبة الثقافية للمجتمع، فبعد الاستقلال وإن كانت مجبرة على إتباع سياسات المستعمر والتي اهتمت أكثر بطمس الهوية العمرانية الخاصة بالمجتمع الجزائري إلا أنه وفي فترات لاحقة استمرت في نفس الوتيرة، باستيراد الأنماط الغربية في البناء، فمثلا البناءات العمودية كانت حتمية من أجل الحفاظ على الأرض، ولكن أصبح هذا النمط ينجز على الأراضي الفلاحية، وفي أحيان على حساب مناطق تاريخية وأثرية، كما أن هذا النمط الغربي لا يتماشى والثقافة الجزائرية، فعادة ما يتم توزيع سكنات من 03 غرف وغرفتين، توزع على عائلات من 08 أفراد فما فوق، يحصل عليها بعد مدة لا تقل عن 10 سنوات، لنجد أنفسنا أمام مشكلة أخرى، وهو طلبات جديدة للسكن من قبل الأولاد وهكذا، لتبقى أزمة السكن في تزايد مستمر منذ الاستقلال.

ورغم الجهود المبذولة والأغلفة المالية المصروفة إلا أن تلك السياسات العمرانية كانت في أغلبها عبارة عن استجابات لمشكلات طارئة وعلى رأسها مشكلة السكن، وبتركيزها على السكن واستمرار هذه المشكلة بعد عقود هو الذي يحكم عليها بالعجز، لذا لا بد من إعادة

النظر فيها من أعلى الهرم حتى تصبح هي المتحكمة في المجتمع وليس العكس، وعند ذلك تستطيع هذه السياسات التخطيط لأجل وأجيال قادمة، على وتيرة الدول المتقدمة.

أما عن مدينة سطيف فرغم أن التحضر فيها قديمة قدم حضارات شمال إفريقيا غير أنه تبقى مرحلة الاحتلال الفرنسي ومرحلة ما بعد الاستقلال هي أهم مراحل التحضر فيها، وكانت وراء هذه الزيادة عدة عوامل مرتبطة بكل مرحلة مرت بها هذه المدينة، ابتداء من سياسة المستعمر الفرنسي التي طبقها على السكان مروراً بفترة الاستقلال وما صاحبها من سياسة تنموية انتهجتها الحكومة الجزائرية لدفع وتيرة التنمية وصولاً إلى الأحداث الأليمة التي مرت بها الجزائر في العشرة الأخيرة للقرن الماضي وما صاحبها من توتر الوضعية الأمنية في المناطق الريفية المنعزلة بالخصوص، وأخيراً الامتيازات التي استفادتها منها المدينة في إطار مشروع دعم الهضاب العليا. (يعلى، 2017، 105)

هذه العوامل كلها جعلت من التحضر بمدينة سطيف (على غرار باقي المدن الجزائرية) عبارة عن تحضر كمي على حساب التحضر النوعي من جهة، ومن جهة أخرى استنفذت المدينة احتياطها العقاري بل أكثر من ذلك توسعت على حساب الأراضي الزراعية العالية المردود.

VII – قائمة المراجع:

- 1- أندرسون، جيمس (1999). صنع السياسة العامة، تر: عامر، الكبسي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 2- بن غضبان، فؤاد وبركاني، فاطمة الزهراء (2016). المشروع الحضري- أداة جديدة للتخطيط الحضري. عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
- 3- بوتفوشوت، مصطفى (1984). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. بن عكنون. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 4- بومخلوف، محمد (2006). نمط الأسرة الجزائرية. سلسلة الوصل. قسم علم الاجتماع. الجزائر: منشورات كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر.
- 5- خداوي، محمد (2022). السياسة العمرانية من منظور نقدي. مجلة الدراسات الحقوقية، (01)09
- 6- الخطيب، محمد (2003). اتجاهات التخطيط والتصور المستقبلي لبلدي العزيرية وأبوديس. رسالة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- 7- الديلمي، خلف (2002). التخطيط الحضري أسس ومفاهيم. عمان. الأردن: الدار العلمية للنشر والتوزيع.
- 8- رحمان، شريف (2017). المالية البلدية... البلدية الجزائرية غدا، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9- رشيد، عباس الجزراوي ومحمود، حميدان قدير (2015). التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية بالنهوض بعملية التنمية العمرانية. عمان. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- 10- زناتي، جلول (2015). النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني. عمان. الأردن: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
- 11- سعيدوني، معاوية (2016). أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها وآفاقها. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر. مجلة عمران. 4(16).

- 12- شايب ذراع، ميدني (2013). واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع البيئية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.
- 13- طويل، فنيحة (2005). السياسات الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الحضرية الصحراوية. رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.
- 14- عبد المنعم، شوقي (1966). مجتمع المدينة والاجتماع الحضري. القاهرة. مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.
- 15- عقاقبة، عبد العزيز (2017). دور السياسات العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر - دراسة ميدانية في بسكرة. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر.
- 16- العلوي، جميلة (2018-1019). مشكلات المدينة وأدوات التخطيط الحضري - دراسة تقييمية لمخططات التعمير لمدينة سطيف. أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري. جامعة قسنطينة. الجزائر.
- 17- فاروق، زكي (1972). علم الاجتماع. الأسس النظرية وأساليب التطبيق، القاهرة. مصر: دار علم الكتاب.
- 18- فروج، ميلود (2018). سياسة التخطيط الحضري في الجزائر. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع المدينة، جامعة قسنطينة. الجزائر.
- 19- فهمي، خليفة الفهداوي (2000). السياسة العامة منظر كلي في البيئة والتحليل. عمان. الأردن: دار المسيرة.
- 20- كبيش، عبد الحكيم (2010-2011). التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف. أطروحة دكتوراه علوم في تهيئة المجال. قسم التهيئة العمرانية. كلية علوم الأرض وجغرافيا والتهيئة العمرانية. جامعة الإخوة منتوري قسنطينة. الجزائر.
- 21- لطرش، سارة (2014). تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة - دراسة ميدانية في مدينة سطيف. رسالة ماجستير في علم الاجتماع. جامعة سطيف. الجزائر.
- 22- ليفا، آسيا (2000-2001). تطور إنتاج أنظمة العقار الحضري بقسنطينة. رسالة ماجستير. قسم التهيئة العمرانية. كلية علوم الأرض وجغرافيا والتهيئة العمرانية. جامعة الإخوة منتوري قسنطينة. الجزائر.
- 23- محمد، عاطف غيث (1995). علم الاجتماع الحضري. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.
- 24- مهورباشة، عبد الحليم (2020). دور السياسات العمرانية في توجيه النمو الحضري في مدينة سطيف في الجزائر. المركز العربي الديمقراطي. برلين. ألمانيا. مجلة التخطيط العمراني والمجالي. 02(06).
- 25- يعلى، فروق (2012-2013): التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة - دراسة ميدانية بمدينة سطيف. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري. جامعة الجزائر.
- 26- يعلى، فروق (2017): التحضر بمدينة سطيف: دراسة سوسيو تاريخية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، 03(01).
- 27- يعلى، فروق (2022): مشكلات التحضر في المدينة الجزائرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 03(01).
- 28- Chorfi, K (2019): **Le fait urbain en Algérie, de l'urbanisme d'extension à l'urbanisme de maîtrise: l'urbanisme en discussion - Cas de Sétif -Algérie (1962-2014)**. Thèses de doctorat en sciences architecture. Université Ferhat ABBAS - Sétif 1. Algérie.
- 29- Saïd, B (2008). **La ville en question- analyse des dynamiques urbaines en Algérie. Penser la ville - approche comparatives. Khenchela. Algérie.**
<https://shs.hal.science/halshs-00380510>.
- 30- Saïd, M (2012). **Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie - cas de Sétif**. Thèses de doctorat en sciences architecture. Université Ferhat ABBAS - Sétif. Algérie.

VII – الملاحق:

الجدول رقم (01): عوائق التوسع المجالي لبلدية سطيف

الجهة	الانحدار	عوائق أخرى	مدى صلاحية الأرض للتعمير
الشمالية	انحدارات عالية من 8% إلى 15%	- أراضي رعوية وأحراج - تشعبات واد فرماتو	تعمير ممكن عن طريق تكيف المباني مع المنحدر
الشمالية الغربية	انحدارات عالية من 8% إلى 15%	- منطقة مشجرة (مبرجة كمنطقة شطية) - منطقة غابية	تعمير غير ممكن
الجنوبية	انحدارات ضعيفة من 0% إلى 3%	- أراضي عالية المردود - المنطقة الصناعية	تعمير غير ممكن
الجنوبية الشرقية	انحدارات ضعيفة جدًا من 0% إلى 3%	- أراضي زراعية جيدة المردود إلى عالية	تعمير غير ممكن
الشرقية	انحدارات ضعيفة من 3% إلى 8%	- راضي زراعية متوسطة المردود إلى جيدة	تعمير غير ممكن
الشمالية الشرقية	انحدارات ضعيفة من 3% إلى 8%	- راضي زراعية جيدة المردود إلى عالية	تعمير غير ممكن
الغربية	انحدارات ضعيفة جدًا من 0% إلى 3%	- فيضانات واد بوسلام - منطقة مشجرة (مبرجة كمنطقة تسلية)	تعمير غير ممكن وخطير
الجنوبية الغربية	انحدارات ضعيفة جدًا من 0% إلى 3%	- راضي زراعية جيدة المردود إلى عالية	تعمير غير ممكن

المصادر: خريطة عوائق التعمير + خريطة التقسيم القانوني لمناطق بلدية سطيف (1994 - P.D.A.U).